في الواقف كلمته بل المعتمد القرب والبعد على الضبط المذكور في الصحراء قلت
الطريقة الثانية اصح والله اعلم هذا اذا كان بين البنايات ثلاثة وقف بحذائه
ضعفا رجل اولم يكن صار اصلا كما لصحن مع الصفة فلو حال خليل بمنع الاستطراق
والمشاهدة لم يصح الاقتداء بالتفاق الطريقين وان منع الاستطراق وحده كما
لم يصح على الاصح واذا صح اقتداء الواقف في البناء الذي فيه الامام جدار وتكون الصفوف
مع هذا الواقف كالمأموم مع الامام حتى يصح صلاة من يمينه وان تاخر عن
موقف الامام المأموم على الامام قال الشافعي القاضي حسين وتجوز ان يقدم
تكبيره على تكبير امامه اذا وقف الامام في الدار والمأموم في مكان عال من سطح او
طرف صفة من تبعه او العكس فيما اذا تخلل الانفصال وجهان اخذهما قول الشيخ
ابي محمد ان كان راس الواقف في السفل محاذيا ركبة الواقف في العالي صح الاقتداء والا فلا
والثاني وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور ان حاذى زائم الاسفل قدم الاعلى
صح والا فلا قال امام الحرمين الاول مزيف لا وجه له والاعتبار معتدل
القامة حتى لو كان قصيرا او قاعدا فلم يحاذ ولو قام فيه معتدل القامة كفاه
المحاذاة كمي وحيث لا يمنع الانخفاض القدوة وكان بعض الذين يحصل بهم الاتصال
مرورا ومتاع وبعضهم على الارض لم يضر ولو كانا في البحر والامام في سفينة والمأموم
في الحر وبينهما كسوفتان فالصحيح انه يصح الاقتداء اذا لم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع
كالصحراء وتكون السفينتان كالبيت في الصحيح بقيد الامام على احدهما والمأموم على الاخرى
وقال الاصطخري يشترط ان تكون سفينة الامام مشدودة بسفينة المأموم او تجمهما
على الماء ليس بشرط وان كانا مستقرين فقط كالدارين والسفينة التي فيها بيوت فكالدارين
البيوت وحكم الدارين والرباطات والخانات حكم المنفردات في الصحراء كالسفينة
المكشوفة والخيام كالبيوت الحال الثالث ان يكون احدهما في المسجد والاخر
في خارجه فمن ذلك ان يقف الامام في مسجد والمأموم في موات متصل به فان لم يكن
بينهما ما يحال اذا لم ترد المسافة على ثلثمائة ذراع وتعتبر من اخر المسجد على الاصح
والثاني من اخر صف في المسجد فان لم يكن فيه الا الامام فمن موقفه وعلى الثاني
حريم المسجد منه وفي الموات وهو الموضع المتصل به المهيأ لمصلحته كما ينبغي الحكم

اليه وطرح القمامات فيه ولو كان بينهما جدار المسجد لكن بباب نافذ بينهما مفتوح
فوقف بحذائه جاز ولو اتصل صف الواقف بالمحاذاة وخرجوا عن المحاذاة جاز ولم
يكن الجدار بباب او كان ولم يقف بحذائه بل عدل عنه فالصحيح الذي عليه الجمهور انه
يمنع صحة الاقتداء وقال ابو اسحاق المروزي لا يمنع وانما الحائل غير جدار المسجد فيمنع
بلا خلاف ولو كان بينهما باب معلق فهو كالجدار لانه لا يمنع الاستطراق والمشاهدة
وان كان مرد وذا غير معلق فهو كما لو لم يكن شيء منهما دون الاستطراق او كان بينهما
فهو مانع من الاستطراق دون المشاهدة وفي الصورتين وجهان اصحهما عند الاكثرين انه
مانع هذا اذا كان الموات فلو وقف المأموم في شارع منفصل بالمسجد فهو كالموات على الصحيح
وعلى الثاني يشترط اتصال الصف من المسجد بالطريق ولو وقف على حريم المسجد فقد
ذكر في التهذيب انه كالموات وذكر القاضي المقبل بالجيم ولو كان على كوة نافذة
المأموم فيه لم يصح اقتداء او حتى يتصل الصف من المسجد بالفضاء وكذلك يشترط اتصال
الصف من سطح المسجد بالسطح المملوك وذلك لو وقف في دار مملوكة منفصلة بالمسجد
يشترط الاتصال بان يقف كما ذكرنا في آخر المسجد متصل بعتبة الدار وآخر الدار متصل
بالعتبة بحيث لا يكون بينهما موقف رجل وهذا الذي ذكره في القضاء مشكل وينبغي ان يكون
كالموات وانما ذكر في مسألة الدار فهو الصحيح وقال ابو اسحاق المروزي لا يمنع كما لو كان
الموات وقال ابو علي الطبري لا يشترط اتصال الصفوف واذا لم يكن
وجوز الاقتداء اذا كان في حد القرب الشرط الرابع نية الاقتداء ومن شروط الاقتداء
ان ينوي المأموم الجماعة او الاقتداء والا فلا تكون صلاته صلاة جماعة وينبغي ان يقترن
بدء النية بالتكبير كسائر ما يبنى به فان ترك نية الاقتداء انعقدت صلاته منفردا ثم لو
تابع الامام في افعاله بطلت صلاته على الاصح وعلى هذا لو شك في اثناء صلاته في نية
الاقتداء نظر ان ذكر قبل ركوع في الاصح متابعة الامام لم يضر وان ذكر بعد ان اطمأن
فيلزمه على متابعته بطلت صلاته لانه حال الشك له حكم المنفرد وليس له المتابعة
حتى لو عرض هذا الشك في التشهد الاخير جاز ان يقف سلامه على سلام الامام وهذا
الذي ذكرناه من بطلان صلاته بالمتابعة هو اذا انتظر سجوده وركوعه ليركع ويسجد
بعده فاما اذا انفق انفصالهما فعله مع انفصالهما فيه فهذا لا يبطل لتعذر الاتباع لا يسمى

Copyright Imam Nawawi University